مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

لِماذا يُعدُّ الغرب طرفاً متواطئاً في أزمة الهجرة الأخيرة؟

مراد حسن – كاميار صابر

ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وانما تعبر عن رأي كتابُها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

لِماذا يعدُّ الغرب طرفاً متواطئاً في أزمة الهجرة الأخيرة؟

مراد حسن* - كاميار صابر **

لم تكن الهجرة الجماعية الأخيرة لأكراد العراق مدفوعة بالجوع والفقر، ولكن بسبب الظلم الاجتماعي وانعدام الحرية داخل إقليم كردستان العراق، تفاقمت هذه الظروف الأليمة؛ بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسات العدائية التي سنَّتها عشيرتا البارزانيّ والطالبانيّ الحاكمتين، وغالبية الذين تقطَّعتْ بهم السبل حالياً على الحدود بين روسيا البيضاء وبولندا وأولئك الذين يعيشون في معسكرات في فرنسا ودول أوروبية أخرى كانوا ميسورين مادياً قبل الهجرة على هذا النحو، ومن المضلِّل وصف هؤلاء الأفراد بأنَّهم مهاجرون لأسباب اقتصادية بالنظر إلى حالة المنطقة اليوم، فمن المؤكَّد أنَّ الهجرات الجماعية ستستمر مع استكشاف موجات أكبر من المهاجرين طرائق أخرى.

ومن جهة، تعدُّ الأراضي التي يسيطر عليها البارزانيّ لا سيَّما العاصمة الإقليمية أربيل سجناً للنشطاء السياسيين والحقوقيين بعد تشكيل حكومة إقليم كردستان الجديدة في عام 2019، وقد تصاعدت حملات القمع ضد المعارضين والصحفيين، سُجن صحفيون أكراد وحكم عليهم لسنوات عديدة؛ لانتقادهم سياسات الحكومة، وعلى الجانب الآخر ما تزال المناطق التي يسيطر عليها الطالباني، المتمركزة حول السليمانية، منشغلة بسقوط انقلاب نُفِّذَ ضد ابن عم الأسرة، لاهور جنكي، في 8 يوليو 2021 انقلاب يوليو/تموز يُزعم أنَّه أُجْرِي بصورةٍ مشتركةٍ من قبل وكالات استخبارات محلية وإقليمية، وقد أدَّى ذلك إلى زيادة عسكرة السليمانية، ممَّا أدَّى إلى زيادة البلبلة وعدم الاستقرار.

في كردستان العراق هُمِّشَ مفهوم الحكومة التمثيلية بحكومة «أوليغارشية» (حكم الأقلية) القائمة على اسم العائلة مفهوم النظام الديمقراطي الذي يعمل عملاً صحيحاً غير موجود، وبدلاً من ذلك فإنَّ السلطة مشتتة عن طريق آلاف المقاتلين الذين تديرهم الأحزاب، بما في ذلك العديد منهم غير المسجلين بصورة رسمية، وهذهِ الميليشيات جزء لا يتجزأ من الحفاظ القوي لمصالح عائلة البرزانيّ والطالبانيّ العائلات الحاكمة الحالية، وتشمل الممارسات الشائعة التلاعب بالانتخابات وتزوير الأصوات عن طريق التدخل غير القانوني في عملية الانتخابات، مثل زيادة حصة التصويت للمرشحين المفضلين مع تقليص أصوات المرشحين المنافسين، وعلاوة على ذلك نسَّقتْ هذه

* ممثل سابق لحركة التغيير في أستراليا ومراقب سياسي للسياسة الكردية.

**كاميار صابر: كاتب ومراقب كردي يعيش في أستراليا.

الأحزاب الحاكمة تنسيقاً وثيقاً مع أجهزة المخابرات الإقليمية والدولية التي سمحتْ تاريخياً لأجندات الدول الأجنبية بأن تلعب دورها في كردستان العراق في ظل هذه الخلفية، تواصل هاتان الأسرتان الحاكمتان ممارسة سلطة غير محدودة عن طريق القمع النشط للديمقراطية وحرية التعبير وعن طريق مستويات ساحقة من الظلم، ومع ذلك ما تزال الولايات المتحدة وأوروبا صامتين على الرغم من الانتقادات الشديدة من جماعات المعارضة البرلمانية والمستقلة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية.

وعلى الرغم من وجود برلمان إقليمي مكلَّف بالتشريع، إلا أنَّ هذا النظام يتمتَّع بسلطات تنفيذية قليلة، أولاً: يعمل الحزبان الرئيسان علناً خارج التشريعات والقوانين التي وضعها البرلمان، ولم يقر بمفاهيم مثل سيادة القانون أو التدقيق البرلماني منذ عام 1996، ولم تسمح البرزاني بمظاهرة عامة كبيرة ضد العائلات الحاكمة أو سياساتهم داخل أراضيهم، فلقد عرَّضوا عدداً لا يحصى من المثقفين والصحفيين والمؤلفين والناشطين للترهيب والخطف والسجن والتعذيب مثل: «سردشت عثمان، والدكتور هوشيار، وشيروان شيرواني، وغيرهم"

وعلاوة على ذلك شاركتِ النخبة الحاكمة الحالية في حكومة إقليم كردستان في واحدة من أكثر عمليات سرقة النفط التي لا يمكن تعقبها والأكثر ربحية في تاريخ الشرق الأوسط، إذ قُسِّمَ معظم دخل النفط بين أفراد عائلة بارزاني وطالباني والشركات الأجنبية، وهذه معرفة عامة وتعكس السهولة التي يمارسونها ويظهرون سلطتهم التعسفية في الآونة الأخيرة أعلنت «ريواز فائق» رئيس برلمان إقليم كردستان أنَّها لم تكن على دراية أين تذهب 550 مليون دولار من أصل 900 مليون دولار من دخل النفط الشهري، وأقرتْ بأنَّها كانت على علمٍ فقط بأنَّ 350 مليون دولار تودع في الحساب المصرفي للحكومة؛ وبيان لم يجرِ سوى القليل من التدقيق خوفاً من انتقام الدولة.

لتضليل الجمهور والمراقبين الدوليين في أعقاب هذه الهجرة الجماعية الأخيرة، والاحتجاجات الطلابية، اتهم مسؤولو حكومة إقليم كردستان، وخاصة الحزب الديمقراطيّ الكردستانيّ بقيادة بارزاني حزب العمَّال الكردستانيّ (PKK) بـ «الاتجار بالبشر عمداً» نحو الحدود الأوروبية، إذ صُمِّمَ البيان عن قصد لصرف المسؤولية عن الحزب الديمقراطيّ الكردستانيّ، ومناشدة أجندة الدول الإقليمية التي تعارض ظهور حزب العمَّال الكردستانيّ، علاوةً على ذلك تتهم حكومة إقليم كردستان حالياً الحكومة الفيدرالية العراقية بحجب حصص وميزانيات حكومة إقليم كردستان التي يُزعم أنَّها ساهمت

في الضغط المالي مرة أخرى، ويستند هذا البيان إلى مزاعم لا أساس لها ويهدف إلى إثارة القومية الكردية المدعومة من بارزاني ضد العرب، ولا سيَّما المسلمين الشيعة، والحكومة الفيدرالية العراقية.

لا يقوم الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة طالباني باستغلال الموارد الطبيعية لكردستان فحسب، بل يستغلان أيضاً موارد باقي العراق في صادرات النفط وحدها، غيَّب الحزبان الحاكمان ما يقدر بـ 550 مليون دولار شهرياً، فضلاً عن الإيرادات الداخلية والجمارك وإيرادات الغاز الطبيعي التي تبلغ مئات الملايين من الدولارات، إذ لا يُعيد الحزب الديمقراطيّ الكردستانيّ والاتحاد الوطنيّ الكردستانيّ مداخيلهما المحصلة إلى الحكومة الاتحادية العراقية كما ينبغي من الناحية القانونية، وبدلاً من ذلك يتلقون 200 مليار دينار عراقي شهرياً من حكومة رئيس الوزراء «مصطفى الكاظمي» الفاسدة على حساب أولئك الذين يعيشون في جنوب وسط العراق، ويتغاضى الكاظميُّ عن جميع المظالم المالية التي عانى منها في ظل حكومته للحفاظ على تحالفه الاستراتيجي مع ميليشيات الحزب الديمقراطيّ الكردستانيّ والاتحاد الوطنيّ الكردستانيّ.

لا شكَّ في أنَّ الاتحاد الأوروبيّ والولايات المتحدة والأمم المتحدة وحكومة العراق على دراية كاملة بالحقائق المذكورة أعلاه، ومع ذلك فإنَّهم جميعاً يمتنعون بشدَّة عن الاعتراف بعمق فساد الحزب الديمقراطيّ الكردستانيّ والاتحاد الوطنيّ الكردستانيّ.

إنَّ النظام القائم اليوم هو نظام مبني على الإفقار المتعمَّد لأكراد العراق في مواجهة قمع الديمقراطية، ولا تغض الإدارة الأمريكية الطرف عن عدد لا يعد ولا يحصى من المظالم فحسب، بل تقدِّم أيضاً دعماً سياسياً واسعاً لعائلتي البرزاني والطالباني الحاكمتين، وهناك أسباب جيوسياسية مختلفة لذلك، وعلى وجه التحديد الهدف الأمريكي الأكبر لعزل إيران عن المنطقة، إذ يجب أن نسأل: لماذا يدفع العراقيون ثمناً باهظاً مقابل تنفيذ مثل هذه الأجندة؟ إلى متى ستبقى الولايات المتحدة بادعاء تعزيز الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان من جهة، وفي الوقت نفسه تدعم الميليشيات التي تقمع الشعوب من جهة أخرى؟

وعلى وسائل التواصل الاجتماعيّ كان هنالك تحوُّل سلبيٌّ في الرأي العام في إقليم كردستان تجاه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبيّ اللذينِ يُنظر إليهما الآن على أنَّهما متواطئانِ في دعم السياسيين الفاسدين في المنطقة، ولن يؤدي ترك المظالم من دون معالجة إلا إلى المزيد من عدم الاستقرار، ومن المهم للولايات المتحدة والدول الأوروبية التي تستثمر في إقليم كردستان وتضغط

من أجل الإصلاحات أن تنأى بنفسها عن النخبة الحاكمة وأن تبدأ في التواصل مع الناس، وأن تبدأ العلاقات مع الناس، وخاصة فئة الشباب، وهي ضرورية للتغييرات نحو الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والسلام المستدام، ويجب أن يُنظر إلى المشاركة في الانتخابات على أنَّها مؤشِّر للدول الغربية على أنَّ الغالبية العظمى من أكراد العراق يرفضون النظام السياسي في كردستان، والتغييرات ستأتي إلى المنطقة، سواءً بالسلم أم بالحرب.

المصدر:

https1001//:iraqithoughts.com/2021/11/29/why-the-west-is-complicit-in-the-latest-migrant-crisis/